الأمم المتحدة

E/ECA/COE/42/13

Distr.: General
11 January 2024

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

**اللجنة الاقتصادية لأفريقيا**

**لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين**

الاجتماع الثاني والأربعون

شلالات فيكتوريا، زمبابوي (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٨ شباط/فبراير–١ آذار/مارس ٢٠٢٤

**البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت***

**قضايا نظامية**

# تقرير اللجنة المعنية بتطوير القطاع الخاص والتكامل الإقليمي والتجارة والبنية التحتية والصناعة والتكنولوجيا عن دورتها الثالثة

## مذكرة الأمانة

تتشرف أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن تحيل إلى أعضاء هذه الأخيرة تقرير اللجنة المعنية بتطوير القطاع الخاص والتكامل الإقليمي والتجارة والبنية التحية والصناعة والتكنولوجيا عن دورتها الثالثة.

* E/ECA/COE/42/1

A.24-00044

# تقرير اللجنة المعنية بتطوير القطاع الخاص والتكامل الإقليمي والتجارة والبنية التحتية والصناعة والتكنولوجيا عن دورتها الثالثة

## أولا- مقدمة

١- عُقدت الدورة الثالثة للجنة المعنية بتطوير القطاع الخاص والتكامل الإقليمي والتجارة والبنية التحتية والصناعة والتكنولوجيا (لجنة تطوير القطاع الخاص فيما يلي)، بأديس أبابا يوميْ ١٤ و١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣. وعُقدت الدورة تحت عنوان ''تعزيز التكامل الإقليمي والبنية التحتية والتجارة والتكنولوجيا في سبيل تصنيعٍ أخضرَ شاملٍ للجميع ومزدهر في أفريقيا''. وسبق الدورةَ اجتماعان لفريقي خبراء هما: حلقة عمل تقنية بشأن استخدام الصور الساتلية والذكاء الاصطناعي لتحليل خطوط النقل الحيوية عبر الطرق، واجتماع فريق خبراء بشأن الأبعاد البيئية للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتنفيذه المراعي للبيئة في سياق السيناريوهات الناشئة لتسعير الكربون والاتجار به.

## ثانيا- الحضور

٢- حضر الدورةَ شخصيا ممثلو الدول التالية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (اللجنة الاقتصادية فيما يلي): إثيوبيا، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا - بيساو، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليبيا، وليسوتو، ومالي، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر.

٣- وحضر الدورة عبر الإنترنت ممثلو الدول التالية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: جنوب أفريقيا، وزامبيا، وسيشيل، ومدغشقر، ونيجيريا.

٤- وحضر الدورةَ ممثلون عن المؤسسات والمنظمات التالية: مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٥- وحضر الدورةَ بصفة مراقب ممثلو البلدان التالية: أندورا، وإيطاليا، والدانمرك، والسويد، وعمان.

٦- وستُعمّم القائمة الكاملة للمشاركين بوصفها وثيقة معلومات.

## ثالثا– افتتاح الدورة [البند ١ من جدول الأعمال]

٧– اِفتَتَح الاجتماعَ رئيسُ المكتب المنتهية ولايته، ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي شكر اللجنة الاقتصادية، بوصفها أمانة لجنة تطوير القطاع الخاص، على تنظيم الدورة، وأعرب عن امتنانه لحكومة إثيوبيا لاستضافة الاجتماع. وشدّد على أهمية الاجتماع واختيار الموضوع، قائلا إنه موضوع يُطرح في الوقت المناسب بالنظر إلى التأثيرات المعاكسة التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة. وأشار إلى أن معظم التوصيات التي انبثقت عن الدورة الثانية للجنة تطوير القطاع الخاص قد نُفذَّت. وأعرب عن امتنانه لأعضاء المكتب المنتهية ولايته واللجنة الإقتصادية. واختتم كلمته بالإعراب عن دعم بلده لرئيس المكتب الجديد والأمانة في تنفيذ برامج لجنة القطاع الخاص وأنشطتها.

٨– وأدلى بالبيان الافتتاحي ممثل وزارة العلوم والتكنولوجيا في إثيوبيا، سيمينو ميلاكو. وفيما يتعلق بموضوع الدورة، سلط ممثل الوزارة الضوء على الحاجة إلى تشجيع تنمية القطاع الخاص وإشراكه في التنمية الأفريقية. وشدد على ترابط التكامل الإقليمي والتجارة والصناعة والتكنولوجيا فيما بينها وأهميتها البالغة في الجهود الأفريقية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٩– وسلط السيد ميلاكو الضوء على عدة جوانب من التزام حكومة إثيوبيا بالتنمية المستدامة، مثلما هو مجسّد في خطة السنوات العشر التي تركز على تعزيز التكنولوجيا الزراعية وتطويرها، وتشجيع نقل التكنولوجيا، وتحديد القطاعات ذات الأولوية للاستثمار والتصنيع، وجلب أكبر قدر ممكن من الاستثمار المباشر الأجنبي وإيجاد فرص العمل، وتنفيذ الأهداف الإنمائية الوطنية.

١٠– وفي الختام، ذكر السيد ميلاكو أن تشجيع استثمارات القطاع الخاص وتنمية القدرات البشرية فيه يكتسيان أهمية قصوى وأن العديد من المبادرات المتخذة في إثيوبيا وفي أماكن أخرى من القارة هي مبادرات متداخلة. وشدد على أن التكامل الإقليمي سيعزز من أثر الجهود الإنمائية إلى أقصى حد، وشجَّع اللجنة الاقتصادية والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين على مواصلة دعم البلدان الأفريقية في هذا الصدد.

١١– ورحب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية، كلافر غاتيتي، في ملاحظاته الافتتاحية، بالمشاركين في الاجتماع. وسلط الضوء على التطورات الرئيسية التي شهدتها أفريقيا خلال السنوات الخمس الماضية، بما في ذلك جائحة فيروس كورونا (كوفيد–١٩)، وتغير المناخ، والاتفاق القاري الجديد بشأن التجارة، واعتماد الذكاء الاصطناعي، وتطوير البنية الأساسية في قطاعيْ الطاقة والنقل. وذكر أن اللجنة الاقتصادية ستواصل اتخاذ إجراءات وتنفيذ تدابير لمساعدة البلدان الأفريقية على تحقيق التصنيع، وهو ما يتسق مع موضوع الدورة الثالثة للجنة تطوير القطاع الخاص.

## رابعا- انتخاب أعضاء المكتب [البند ٢ من جدول الأعمال]

١٢- انتخب المشاركون البلدان التالية لتشكيل مكتب لجنة تطوير القطاع الخاص على أساس التمثيل الإقليمي بالتناوب.

| | |
|---|---|
| الرئيس: | غينيا – بيساو (غرب أفريقيا) |
| النائب الأول للرئيس: | ناميبيا (الجنوب الأفريقي)[١] |
| النائب الثاني للرئيس: | موريتانيا (شمال أفريقيا) |
| النائب الثالث للرئيس: | جمهورية تنزانيا المتحدة (شرق أفريقيا) |
| المقرر: | جمهورية أفريقيا الوسطى (وسط أفريقيا) |

١٣- وعقب انتخاب المكتب الجديد، شكر رئيسه، ممثل غينيا – بيساو، المشاركين على انتخاب بلده للاضطلاع بهذا الدور على مدى السنتين القادمتين. ونوّه بالعمل الممتاز الذي أنجزه رئيس المكتب المنتهية ولايته وبدوره القيادي. وشكر اللجنة الاقتصادية على عملها المتميز، وأثنى على خبرة موظفيها، ورحب بإمكانية الاستمرار في تلقي دعمها. والتَزَم بدوره بتزويد اللجنة الاقتصادية بكامل الدعم في تنفيذ برامجها طوال فترة رئاسته للمكتب.

## خامسا- النظر في جدول الأعمال وبرنامج العمل وإقرارهما [البند ٣ من جدول الأعمال]

١٤- عرض الرئيس الجديد جدول الأعمال المؤقت للدورة. وقد اعتُمد بصيغته التالية:

١- افتتاح الدورة.

٢- انتخاب أعضاء المكتب.

٣- النظر في جدول الأعمال وبرنامج العمل وإقرارهما.

٤- عرض التقارير التالية من قبل الأمانة:

(أ) النهوض بالطاقة والتكنولوجيات الرقمية لتحقيق تصنيع أخضرَ شاملٍ للجميع مزدهر؛

[١] يؤكد لاحقًا.

(ب) الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: نحو تكامل أعمق لأفريقيا من خلال التصنيع الأخضر الشامل للجميع؛

(ج) تعزيز التصنيع الأخضر الشامل للجميع في أفريقيا من خلال بنية أساسية مستدامة وأقطاب للصناعة الغذائية الزراعية وأسواق مالية فعالة.

٥- عرض عن موضوع الدورة الثالثة: ''تعزيز التكامل الإقليمي والبنية التحتية والتجارة والتكنولوجيا في سبيل تصنيع أخضرَ شاملٍ للجميع ومزدهر في أفريقيا''.

٦- مناقشة عامة بشأن الموضوع.

٧- استعراض الخطتين البرنامجيتين لعاميْ ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ المتعلقتين بتطوير القطاع الخاص والتكامل الإقليمي والتجارة والبنية التحتية والصناعة والتكنولوجيا، فضلا عن أولويات الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٤.

٨- النظر في تقرير الدورة وإقراره.

٩- اختتام الدورة.

١٥- تم إقرار برنامج العمل دون تعديلات.

## سادسا- عرض التقارير من قبل الأمانة [البند ٤ من جدول الأعمال]

### ألف- النهوض بالطاقة والتكنولوجيات الرقمية في سبيل تصنيعٍ أخضرَ شامل للجميع و مزدهر

#### ١- العرض

١٦- سلط ممثل الأمانة الضوء على دور الطاقة والتكنولوجيات الرقمية في تحقيق تصنيع أخضر مزدهر وشامل في أفريقيا. وقال إنه رغم ما تزخر به القارة من موارد طبيعية، بما في ذلك المعادن الحيوية لتطوير التكنولوجيا المتقدمة والمنتجات الخضراء، وموارد الطاقة المتجددة الهائلة، فإنها تحتاج إلى اكتساب الدراية العلمية والتكنولوجية والصناعية اللازمة لتصنيع منتجات مثل المركبات الكهربائية، والطائرات المسيّرة، والأجهزة المحمولة، والإلكترونيات الحيوية، والأجهزة النانوية، والتكنولوجيا الكهروضوئية، ونظم الهيدروجين الأخضر. وعلاوة على ذلك، فإن تسخير إمكانات القارة لتطوير الطاقة والتكنولوجيات الرقمية لتعزيز الرخاء المشترك والتصنيع الأخضر يتطلب اتخاذ تدابير تتعلق بالسياسة العامة تسد الثغرات في التمويل والبنية التحتية وتكفل الاستثمار المناسب في الأفراد والمؤسسات والنظم والقطاعات الحيوية.

## ٢- المناقشة

١٧- شدّد المشاركون، أثناء المناقشة، على أهمية تحسين الربط بالكهرباء تمهيدا لتطوير التكنولوجيا واعتماد التكنولوجيات الناشئة. وأشاروا إلى ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لعكس مسار الاتجاهات التي أثارتها جائحة كوفيد-١٩، والتي شملت تراجعا في النسبة المنخفضة أصلا للأشخاص الذين يحصلون على الكهرباء في أفريقيا وزيادة في الفقر في مجال الطاقة. وسلطوا الضوء أيضا على الحاجة إلى التركيز على قطاع الخدمات باعتباره محركا أساسيا للتجارة عبر الحدود والتكامل الإقليمي في القارة.

## ٣- التوصيات

١٨- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة تطوير القطاع الخاص التوصيات التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

'١' العمل على زيادة فرص الحصول على الكهرباء والتخفيف من حدة الفقر في مجال الطاقة من خلال الاستفادة من الطاقة الناشئة والتكنولوجيات الرقمية؛

'٢' العمل على بناء أسواق اتصالات تنافسية وتحسين القدرة على تحمل تكاليف الإنترنت والحصول عليها في أفريقيا؛

'٣' تهيئة بيئة تنظيمية مواتية للاستثمار لتنشيط مشاركة القطاع الخاص في قطاعيْ الطاقة والتكنولوجيا الرقمية؛

'٤' دعم البحث والتطوير وإدماج تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والفنون والرياضيات في المناهج الدراسية الرسمية من السنوات الأولى لتعليم الأطفال لتحضير الأعداد المتزايدة من الشباب في أفريقيا للثورة الصناعية الرابعة؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

'١' تقديم الدعم لبرامج البحث والمساعدة التقنية التي تركز على التخفيف من حدة الفقر في مجال الطاقة وزيادة معدلات الربط بالكهرباء في القارة؛

'٢' تشجيع البحث على المستوى الوطني للتعجيل باعتماد تكنولوجيات الطاقة المتجددة بما يتماشى مع السياقات الخاصة للبلدان الأفريقية وتوافر مصادر الطاقة المتجددة؛

'٣' دعم تصميم ونشر المنتجات البحثية والتحليلية بشأن حوكمة واعتماد التقنيات الناشئة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي.

## باء- الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: نحو تكامل أعمق لأفريقيا من خلال التصنيع الأخضر الشامل للجميع

### ١- العرض

١٩- شدّد ممثل الأمانة على الفوائد الهائلة للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للقارة وتجارتها وناتجها ورفاهها. وكان من المتوقع أن تزيد التجارة فيما بين البلدان الأفريقية الأفريقية بنسبة ٣٣,٥ في المائة (أي ١٩٦,٤ مليار دولار) بحلول عام ٢٠٤٥. وقال إن المكاسب المتوقعة تتركز في المجالات التي تكون فيها أفريقيا في أمس الحاجة إلى بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات العالمية ودفع عجلة التصنيع المستدام، بما في ذلك قطاعات الأغذية الزراعية والخدمات والصناعة.

٢٠- وأضاف أنه لكي يؤدي تنفيذ الاتفاق إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وإحداث تحول فعلي في الاقتصادات الأفريقية، يجب إزالة العقبات المستمرة أمام حرية حركة الأشخاص ورأس المال. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من تنفيذ سياسات قوية بشأن المنافسة والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية والتجارة الرقمية لتنشيط المشهد الاستثماري الأفريقي وتعميق التكامل القاري. وفي هذا الصدد، أقر الممثل بأهمية اعتماد البروتوكولات المتعلقة بالمرحلة الثانية من المفاوضات بموجب الاتفاق من قبل جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير ٢٠٢٣. وأكد أنه، لتحقيق التحول الأخضر والتصنيع المستدام، يجب تحديد سلاسل قيمة خضراء جديدة، وإعادة توجيه الاستثمار نحو البنية التحتية الخضراء، ويجب على أفريقيا الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات الدولية بشأن العمل المناخي.

### ٢- المناقشة

٢١- ركزت المناقشة على الحاجة إلى إقامة بنية تحتية قوية للنقل وقطاع لوجستي قوي في أفريقيا، بما في ذلك ممرات النقل في عموم أفريقيا. ومن الضروري النهوض بوضع أدوات قانونية واعتمادها لحفز الاستثمار المباشر الأجنبي. وعلاوة على ذلك، تم إيلاء أهمية لإطلاق نظام الدفع والتسوية لعموم أفريقيا، الذي من شأنه أن ييسر المدفوعات عبر الحدود بالعملات الأفريقية المحلية. وأثيرت

مسألة باعتبارها تمثل مصدر قلق، وهي عدم وجود بروتوكول بشأن المناخ ملحقٍ بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

### ٣- التوصيات

٢٢- في ضوء المناقشة التي جرت، أوصت لجنة تطوير القطاع الخاص بأنه ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تُعد بحوثا تتناول السياسات التجارية العالمية التي تقف عند تقاطع المناخ والتجارة، مثل آلية التسوية الحدودية المتعلقة بالكربون التي أنشأها الاتحاد الأوروبي وأثرها على الصادرات الأفريقية.

## جيم- تعزيز التصنيع الأخضر الشامل للجميع في أفريقيا من خلال بنية تحتية مستدامة وأقطاب للصناعة الغذائية الزراعية وأسواق مالية فعالة

### ١- العرض

٢٣- ذكر ممثل الأمانة أنه ينبغي للبلدان الأفريقية أن تستجيب على نحو إيجابي للتحديات العالمية التي يمكن أن تمنعها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أن القارة لا تزال في طور التعافي من جائحة كوفيد-١٩، ولا تزال قدرتها على الصمود تحت الاختبار. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على أفريقيا التعامل مع الآثار الناجمة عن تغير المناخ والحرب في أوكرانيا. وقال إن ثمة حاجة إلى ١٢٠ مليار دولار من الاستثمارات في قطاع الطاقة سنويا، وهو مبلغ يفوق بكثير المستوى السنوي الحالي البالغ ٨١ مليار دولار. وأكد أن للقطاع الخاص دورا هاما يؤديه في معالجة هذه الفجوة الاستثمارية، وسيكون قطاع النقل، الذي يحتاج إلى تحولات كبيرة لجعله أكثر كفاءة ونظافة وأمانا، حاسما في سياق الجهود الرامية إلى تحقيق تطلعات التصنيع المحددة في الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ويمكن للقطاع الزراعي أن يؤدي دورا أكثر أهمية في التصنيع الأخضر الأفريقي ولكنه يظل متخلفا. ويجب على البلدان الأفريقية أن تهيئ بيئة مواتية للأعمال سعيًا لدفع عجلة التصنيع الزراعي.

٢٤- وأضف المتحدث أن العديد من البلدان الأفريقية تعاني من محدودية الوصول إلى الأسواق المالية العالمية، ومن ثم فهي تواجه قيودا في تمويل تصنيعها الأخضر الشامل للجميع والبنية التحتية الضرورية المحفزة للنمو. وأشار إلى أن اللجنة الاقتصادية تقوم بتنفيذ أنشطة مختلفة للتشجيع على تطوير أسواق السندات بالعملة المحلية للتخفيف من أثر الأزمات المالية على الاقتصادات الوطنية وتيسير استيعاب تدفقات رأس المال.

## ٢- المناقشة

٢٥- أشار المشاركون في الاجتماع إلى أهمية الاستفادة من تكنولوجيات الهيدروجين والطاقة المتجددة لتعزيز الانتقال الطاقوي العادل وتسريع التقدم باستخدام التكنولوجيا والتمويل وتطوير المشاريع الإقليمية الرئيسية. وناقشوا أيضا التحديات السائدة المتعلقة بتنظيم سوق الكهرباء ومناخ الاستثمار للقطاع الخاص. وبالنظر إلى التحديات الراهنة التي تواجه أمن الطاقة العالمي والإقليمي والوطني، بيّن المشاركون أن ثمة حاجة ماسة إلى صياغة وإعمال برنامج في مجال أمن الطاقة في أفريقيا. وفيما يتعلق بالتعدين الحيوي، سلطوا الضوء على الحاجة إلى تقديم المزيد من التوضيح بشأن التمييز بين المعادن الخضراء والمعادن النموذجية والمعادن الحيوية. وأخيرا، شددوا على الحاجة إلى دعم تطوير ممرات النقل الإقليمية عبر القارة.

## ٣- التوصيات

٢٦- في ضوء المناقشة التي جرت، أوصت لجنة تطوير القطاع الخاص بأنه ينبغي على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

(أ) إجراء تقييم معمق لدور الهيدروجين الأخضر في النهوض بانتقال طاقوى عادل وبالأمن الطاقوي في أفريقيا؛

(ب) دعم أعضائها في معالجة الحواجز التنظيمية السائدة التي تعوق استثمارات القطاع الخاص في تطوير الطاقة والبنية التحتية؛

(ج) العمل أيضا على دعم أعضائها في وضع أطر وطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوسيع نطاق تمويل البنية التحتية؛

(د) تقديم الدعم التقني للمبادرات المتعلقة بممرات النقل الإقليمية، لا سيما تلك التي تدعم البلدان غير الساحلية؛

(هـ) دعم البلدان لمساعدتها على الاستفادة من التكنولوجيا المحسنة والممارسات التجارية التي تدفع لتحقيق مستوى عالٍ من الإنتاجية الزراعية في القارة؛

(و) دعم تنفيذ المشاريع الإقليمية والرئيسية، مثل مشروع سد إنغا الكبير، لتسريع الحصول على الكهرباء وتحقيق الأمن الطاقوي في القارة؛

(ز) دعم البلدان في تعزيز استراتيجياتها لتعبئة الموارد المحلية لتعزيز الأسواق المحلية والإقليمية، وجعل تلك البلدان أكثر جاذبية لاستثمارات القطاع الخاص الدولية

والوطنية على حد سواء، وبالتالي ضمان استفادة جميع البلدان من زيادة حجم التجارة عن طريق تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

## سابعا- عرض ومناقشة عامة بشأن موضوع الدورة الثالثة: ''تعزيز التكامل الإقليمي والبنية التحتية والتجارة والتكنولوجيا في سبيل تصنيع أخضرَ شاملٍ للجميع ومزدهر في أفريقيا''. [البندان ٥ و٦ من جدول الأعمال]

### ١- حلقة نقاش

٢٧- بدأت المناقشة بإعراب أعضاء فريق المناقشة عن آرائهم بشأن موضوع الدورة الثالثة للجنة القطاع الخاص. واتفق الجميع على أنه ينبغي للبلدان الأفريقية أن تدعم اللجنة الاقتصادية في تنفيذ وتعزيز التصنيع الأخضر في أفريقيا.

٢٨- وشدد ممثل الاتحاد الأفريقي على ما للعلوم والتكنولوجيا والابتكار من دور حاسم في تحقيق تصنيع أخضرَ شاملٍ للجميع ومزدهر في أفريقيا. وتحدث عن الاستراتيجية الأفريقية للتحول الرقمي والكيفية التي تقود بها منظمته، بالتعاون مع شركاء آخرين، عملية وضع إطار لسياسة البيانات القارية. وسلط الضوء على المبادرات الحالية والناشئة بشأن الرقمنة، بما في ذلك وضع استراتيجية للذكاء الاصطناعي لأفريقيا واتفاق رقمي عالمي. وشدّد على أهمية تطوير البنية التحتية، بما في ذلك الطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لدعم الجهود الرامية إلى جعل الإنتاج مستداما. وأكد أن السلام والأمن أمران أساسيان للتنمية الأفريقية ويجب تعزيزهما عن طريق الاستفادة من العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري بناء قدرات النساء والشباب في هذه المجالات.

٢٩- وأشار ممثل مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي إلى أن أفريقيا تتمتع بكميات هائلة من المعادن الحيوية التي ينبغي تسخيرها بقدر أكبر من أجل تحقيق انتقالها الطاقوي. وأكد أن تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أمر حيوي للتعجيل بالانتقال الطاقوي في القارة. ومع ذلك، يواجه أعضاء اللجنة الاقتصادية تحديات في تمويل التنفيذ. وقال إنه، للمساعدة في التغلب على هذه العقبة، فإن برامج المصرف تشمل صندوق التسوية التابع له وخطة ضمانات وسياسة ترمي إلى تشجيع الاستثمار في صناعة السيارات، وشارك المصرف في بناء قدرات صغار المزارعين، وإنشاء بنى تحتية عالية الجودة وتطوير مناطق تجهيز الصادرات ومراكز التصنيع.

### ٢- مناقشة عامة

٣٠- شدّد أعضاء اللجنة الاقتصادية على التحدي الكبير الذي يواجهونه في تمويل تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتعجيل بالانتقال الطاقوي، وسلطوا الضوء على الصعوبة التي واجهوها في تحديد مختلف خيارات التمويل التي يُحتمل أن تكون متاحة والاستفادة منها.

٣١- وأعربوا عن أسفهم لاعتماد أفريقيا على استيراد المواد الخام والخبرة التقنية لتطوير المحطات الحرارية لتوليد الكهرباء في سياق تسريع الانتقال الطاقوي في القارة.

### ٣- التوصيات

٣٢- في ضوء المناقشة التي جرت، قدمت لجنة تطوير القطاع الخاص التوصيات التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية أن يعملوا معا لوضع مشاريع ومبادرات عابرة للحدود تهدف إلى تحسين الكفاءة في تمويل التصنيع المستدام؛

(ب ) ينبغي للجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

'١' تجميع معلومات عن الصناديق وخيارات التمويل المستدام المتاحة لأعضائها؛

'٢' مساعدة أعضائها في بناء قدراتهم على إعداد طلبات قوية للحصول على التمويل.

## ثامنا- استعراض الخطتين البرنامجيتين لعاميْ ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ المتعلقتين بتطوير القطاع الخاص والتكامل الإقليمي والتجارة والبنية التحتية والصناعة والتكنولوجيا، فضلا عن أولويات الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٤ [البند ٧ من جدول الأعمال]

٣٣- قدّم ممثل الأمانة عرضا عن الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٤ واستعرض أداء البرامج في عاميْ ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ في مجالات البرامج الفرعية الثلاثة التي تقع ضمن اختصاص لجنة تطوير القطاع الخاص، وهي: التكنولوجيا وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية؛ والتكامل الإقليمي والتجارة؛ وتطوير القطاع الخاص وتمويله. وأثنى المشاركون على الأداء الممتاز الذي حققته اللجنة الاقتصادية في مجالات البرامج الفرعية هذه، مثلما يتبيّن من منتجاتها البحثية المتميّزة والدعوة بشأن المواضيع ذات الصلة.

٣٤- وطلب المشاركون إرفاق استعراض أداء البرنامج والخطة البرنامجية المقترحة بالتقرير النهائي.

## تاسعا- النظر في تقرير الاجتماع وإقراره [البند ٨ من جدول الأعمال]

٣٥- أقرت لجنة تطوير القطاع الخاص التقرير مع إدخال بعض التعديلات عليه وطلبت من الأمانة إدراج تلك التعديلات في التقرير النهائي وإحالته إلى المشاركين.

## عاشرا- اختتام الدورة [البند ٩ من جدول الأعمال]

٣٦- أدلى الموظف المسؤول عن شعبة مكافحة تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية، نسيم أولمان، بملاحظات ختامية باسم الأمانة. وشكر المشاركين على ما بذلوه من وقت. وتوجه بالشكر أيضا إلى المكتب، وفريق اللجنة الاقتصادية من مختصّي الاتصالات، وموظفي اللغات وموظفي خدمات المؤتمرات، وحكومة إثيوبيا على ما قدموه من دعم في سياق تنظيم هذه الدورة.

٣٧- وبعد ذلك، شكر رئيسُ المكتب جميعَ المشاركين على مساهماتهم في المداولات المثمرة التي جرت أثناء الدورة. وأثنى على الأمانة لما بذلته من عمل شاق في سياق تنظيم الدورة الثالثة. وشدّد على ثلاث رسائل أساسية ينبغي أن تحدد التقدم الذي أحرزته أفريقيا ومجال تركيز لجنة تطوير القطاع الخاص، وهي: (أ) حشد أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص على السواء لا تزال تشكل حجر الزاوية؛ (ب) تمويل تطوير البنية التحتية وتعزيز أسواق رأس المال المحلية أمران أساسيان لإحداث التحوّل في التصنيع في أفريقيا؛ (ج) تكتسي مواءمة الضوابط على نطاق القارة لإزالة الحواجز أهمية بالغة، لا سيما من حيث نقل التكنولوجيا والاستثمار في البنية الأساسية والتجارة فيما بين البلدان الأفريقية. وأخيرا، أكد من جديد أن الشراكات والتعاون مع الشركاء الإنمائيين وغيرهم من الجهات الفاعلة القارية والإقليمية والوطنية أمران حاسمان لإحداث تأثير أكبر. وأحاط علما بالشراكات التي تقيمها الأمانة مع مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من المنظمات، وشجعها على ذلك. ثم أعلن اختتام الدورة في الساعة السادسة من مساء يوم الأربعاء ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣.